دروس في المصطلحية

لطلبة السنة الثالثة ، تخصص لغة

د. عبد الصمد لميش

قسم اللغة العربية وآدابها

كلية الآداب واللغات

جامعة محمد بوضياف، المسيلة

مقدمة:

المصطلحية علم من العلوم الناشئة في العصر الحديث، وهي تخصص دقيق يغطي ما يحتاجه المتخصصون في مختلف الحقول العلمية من فهم لمصطلحات تخصصهم واستعمالها وتوحيدها، وهذا العلم بالنسبة إلى طلبة أقسام اللغة العربية ضروري جدا، ويعنون به أكثر من غيرهم من طلبة التخصصات الأخرى، وذلك من عدة نواح، أهمها أن دراسة المصطلح بعيدا عن دراسة نظام اللغة العربية في مستوياته المتعلقة بالمفردات عموما وبالأسماء والمركبات الاسمية خصوصا، وببنائها وكيفية وضعها، وعلاقة جانبها الصوتي أو ما يسمى بالدال بجانها المفهومي أو المدلول، وربط ذلك بالاستعمال في مستوييه الإفرادي، والسياقي، كل ذلك لا يمكن أن يقوم به إلا المتخصص في علوم اللغة، حتى وإن ارتبط المصطلح بمجال علمي أخر بعيدا عن اللغوي، كالطب، أو الفيزياء أو البيولوجيا، أو غيرها ن التخصصات.

لهذا يأتي محتوى هذه الدروس ليدعم تكوين الطالب في هذا التخصص، ولينمي مداركه العلمية، ويوسع من مهاراته اللغوية في هذا الحقل، الذي يتقاطع مع العديد من التخصصات التي يعنى بها مثل اللسانيات

وعلم المفردات وعلم الدلالة وصناعة المعاجم، وغيرها من علوم اللغة. وهذا من خلال جملة من الموضوعات التي يأتي سردها فيما يأتي.

❁❁❁❁❁

المصادر والمراجع

آليات توليد المصطلح لليعبودي

علم المصطلح والصناعة المعجمية لعلي القاسمي

مقدمة في علم المصطلح، علي القاسمي

قاموس اللسانيات لعبد السلام المسدي

الأسس اللغوية لعلم المصطلح، محمود فهمي حجازي

التعريفات لعبد القادر الجرجاني

اللسانيات الجديدة للفاسي الفهري

اللسانيات واللغة العربية للفاسي الفهري

التعريفات للجرجاني

اللسانيات لعبد السلام المسدي

معجم المصطلحات لرشاد الحمزاوي

فقه اللغة لصبحي الصالح، علم النفس اللغوي حنفي بن عيسى

فصول في فقه اللغة رمضان عبد التواب

قاموس الموحد ج 1: المنظمة العربية

مجلة اللسان العربي، مجلة المورد...

مفاهيم أساسية

نتطرق فيما سيأتي إلى تحديد معاني ومفاهيم كل من المصطلحات الآتية: المصطلح ، الاصطلاح، علم المصطلح، المصطلحية.

1. **المصطلح والاصطلاح:**

أولا: في المعاجم العربيّة:

ورد لفظ الاصطلاح في المعاجم اللغوية العربية القديمة بدلالة الصلح، جاء في لسان العرب لابن منظور في مادة (ص ل ح): "تصالح القوم بينهم والصلح: السلم، وقد اصطلحوا وصالحوا وأصلحوا وتصالحوا واصّالحوا، مشدّدة الصاد، قلبوا التاء صادا وأدغموها في الصاد بمعنى واحد..." وجاء في تاج العروس للزبيدي " واصطلحا واصّالحا مشدّدة الصاد، قلبوا التاء صادا وأدغموها في الصاد، وتصالحا و اصتلحا بالتاء بدل الطاء، كلّ ذلك بمعنى واحد"، وفي أساس البلاغة للزمخشري " وصالحه على كذا و تصالحا عليه". فالمعنى في عمومه يدور حول الاتفاق أو التوافق.

أما الاصطلاح فهو من الفعل الرباعي "اصطلح"، ومما جاء في معاجم اللغة أن عبارة اصطلح القوم مثلا تقابل: تصالحوا، بمعنى "وقع بينهم صلح"، فالتاء التي قلبت طاء جاءت لتعطي معنى التشارك و الاشتراك، أو التفاعل من وهو من دلالات المطاوعة.

وما يجدر التنويه إليه هنا؛ أنّ ما ورد عند القدماء هو لفظ الاصطلاح، للدلالة على ما يتعلق بالمصطلح بالمفهوم الذي ترتبط به في المعاجم الحديثة.

ثانيا: في المعاجم الغربيّة:

يمكن اختصار تعريف المصطلح عند العلماء الغربيّن فيما يلي: يرجع معجم "هاشات" hachette" لفظ مصطلح terme في اللغة الفرنسيّة و term باللغة الإنجليزية، إلى أصله اللاتيني ومعناه "الحدّ، أي ما يحدّ الشيء أو المعنى .

وبحسب محمود فهمي جدعان فإنّ أقدم تعريف أوروبي معتمد لهذه الكلمة هو الآتي: " المصطلح كلمة لها في اللغة المتخصّصة معنى محدّد و صيغة محدّدة، و عندما يظهر في اللغة العادية يشعر المرء أنّ هذه الكلمة تنتمي إلى مجال محدّد. و بعد تأسيس مجال علم المصطلح نجد التعريف الآتي: " المصطلح رمز متّفق عليه يمثّل مفهوما محدّدا في مجال معرفي خاص.

وأمّا التعريف الذي اعتمدته المنظّمة الدوليّة للتقييس (إيزو Iso) في توصيتها رقم 1087 الصادرة عن "اللجنة التقنية 37"، فهو: "المصطلح هو أي رمز يتفق عليه للدلالة على مفهوم، و يتكوّن من أصوات مترابطة أو من صورها الكتابيّة (الحروف) و قد يكون المصطلح كلمة أو عبارة. و المصطلح التقني هو مصطلح يقتصر استعماله أو مضمونه على المختصّين في حقل معيّن".

ما يمكن استخلاصه أنّ المعاجم الغربيّة قيّدت المصطلح بمفهوم محدّد، وبمجال علميّ أو تقنيّ معيّن، وحدّدت استعماله في حقل له خصوصيّاته ومعاييره وضوابطه التي يفقهها ذوو الاختصاص، بحيث تميّزت العبارة الاصطلاحيّة عن عبارة السياق العام أو المتداول" إنّ السجلّ الاصطلاحي في كلّ فرع من العلوم هو الكشف المفهومي الذي يقيم للمعرفة النوعيّة سياجها المنطقي بحيث يغدو الجهاز المصطلحي لكلّ ضرب من العلوم صورة مطابقة لبنية قياساته متى اضطرب نسقها اختلّ نظامها وفسد باختلالها تركيبه فتتهافت بفعل ذلك أنسجته."

وما تجدر الإشارة إليه، أن التعريف الخاص بالمصطلح غير مشروط بالاتّفاق، نظرا إلى أنّ العديد من المصطلحات المتداولة والموظّفة إجرائيّا لم ترتفع إلى مرتبة الاتّفاق العرفي، ولو اشترطنا معيار الاتّفاق لانتفت عن كثير من العبارات أو الكلمات المتداولة من حيث هي مصطلحات صبغة الاصطلاحيّة ولم تعد ذات دلالة خاصة، بل تعود إلى وضعها اللغوي أو العمومي المتداول، إضافة إلى أنّ المصطلح المتّفق عليه قد يخرج في عبارتيْن أو مفردتيْن متنافستيْن و يكون الحقل الإجرائي العملي هو المحكّ أو المعيار الرائز في مسألة التقبّل والتداول أو الرفض والاختفاء" فالمصطلح يبتكر فيوضع و يبثّ ثمّ يقذف به في حلبة الاستعمال فإمّا أن يروّج فيثبت، و إمّا أن يكسد فيختفي، و قد يدلى بمصطلحيْن أو أكثر لمتصوّر واحد فتتسابق المصطلحات الموضوعة وتتنافس في "سوق" الرواج ثمّ يحكم التداول للأقوى فيستبقيه و يتوارى الأضعف".

وعليه يمكن القول بأنّ المواضعة الغربيّة للمصطلح لا تختلف عن المواضعة العربيّة له في عمومها، على اعتبار الاتفّاق على الانتقال بالعبارة من وضع الاشتراك اللغوي في المعجم اللغوي العام إلى الوضع الخاص في حقل معرفي محدد.

2. المصطلحية وعلم المصطلح:

الحديث عن المصطلحية وعلم المصطلح يدفعا بنا ابتداء إلى استخدامات كل منهما للدلالة على التخصص المقصود، والمصطلحات التي قد تزاحمهما في ذلك.

الواقع أننا نجد في الدراسات العربية عدة مترادفات للدلالة على دراسة المصطلحات وتوثيقها، مثل: المصطلحية، وعلم المصطلح، وعلم الاصطلاح، وعلم المصطلحات، والمصطلحاتية، إلخ.

وعند العودة إلى الدراسات الغربية التي تتناول علم المصطلح الحديث، نجد أنها تفرّق بين فرعين من هذه الدراسة: الأوّل (Terminology/Terminologie) والثاني، (Terminography/Terminorgaphie

)، فالأوّل هو العِلم الذي يبحث في العلاقة بين المفاهيم العلميّة والمصطلحات اللغويّة، والثاني هو العمل الذي ينصب على توثيق المصطلحات، وتوثيق مصادرها والمعلومات المتعلّقة بها، ونشرها في شكل معاجم مختصّة، إلكترونيّة أو ورقيّة.

والراجح أنّ المعجميّ والمصطلحيّ الفرنسيّ ألان راي (Aain Rey) هو في مقدمة الذين اشاروا إلى هذا الفرق وأكدوه. وكان اللسانيّون الأمريكيّون قد سبقوا إلى تبيان الفرق بين علم المعجم (Lexicology) الذي يختص في دراسة الألفاظ من جميع الجوانب الصوتيّة والصرفيّة والدلاليّة والإسلوبيّة، وبين صناعة المعجم (Lexicography) الذي يتعلَّق بجمع البيانات واختيار المداخل وكتابة المواد ونشر الناتج النهائي في شكل معجم. ولكنَّ هذا التمييز ليس له وجود في الواقع العمليّ. فالمصطلحيّ الذي يضطلع بإعداد مصطلحات مولَّدة أو موحَّدة للنشر، لا بدَّ أن يكون متمكّناً من نظريات علم المصطلح. وكذلك المعجميّ الذي يتولّى تصنيف معجم من المعاجم، ينبغي له أن يكون متمكّناً من دراسة المفردات التي يشتمل عليها معجمه، اللّهم إلا إذا كان مَن يعمل على إعداد المعجم المتخصص أو العام مجرّد مساعد يعنى بمعالجة الملفات والجذاذات يدويّة كانت أو آلية دون أن يتدخّل في اختيار مداخل المعجم أو مواده.

وإذا كان هذا التفريق ضروريّاً، فإنه من الأفضل أن يكون لفظ " المصطلحيّة" اسماً شاملاً لنوعين من النشاط : " علم المصطلح " الذي يعنى بالجانب النظريّ، و " صناعة المصطلح" التي تُعنى بالجانب العملي.

وينبغي الإشارة هنا إلى أنّ المتخصّص في علم المصطلح، بصورة عامّة، لا يستطيع وضع المصطلحات أو توحيدها بمفرده، وإنّما توصي المؤسسات المعنيّة بإسناد هذه المهمة إلى لجنة مكونة من مصطلحيّين، ولسانيين، ومتخصّصين في الميدان العلميّ الذي تتعلّق به المصطلحات، ومستهلكي تلك المصطلحات، لكي تُضمَن دقّة المصطلحات من الناحية العلمية وقبولها من قِبل الأوساط التي تستعملها.

وهذا ما هو واقع في دراسة المعجم وإنتاجه، إذ يطلق عليهما اسم (المعجميّة) الذي يضم فرعين هما: الأول، (علم المعجم) أو ما يُسمَى أحياناً بعلم المفردات الذي يُعنَى بدراسة الألفاظ من حيث اشتقاقها، وأبنيتها، ودلالاتها، ومرادفاتها، والتعابير الاصطلاحيّة والسياقيّة التي تتألف منها؛ أما الفرع الثاني فهو (صناعة المعجم) الذي يشير إلى جمع المادة اللغويّة، واختيار المداخل، وترتيبها طبقاً لنظام معين، وكتابة المواد، ثم النشر النهائي للمعجم، ورقياً كان أم إلكترونياً.

3. تعريف علم المصطلح ونطاقه:

علم المصطلح من أحدث أفرع علم اللغة التطبيقي، و يُعرَّف بأنّه " العِلم الذي يبحث في العلاقة بين المفاهيم العلميّة والألفاظ اللغوية التي تعبّر عنها." فكلُّ نشاط إنسانيّ، وكلّ حقل من حقول المعرفة البشريّة، يتوفر على مجموعة كبيرة من المفاهيم التي ترتبط فيما بينها على هيئة منظومة متكاملة في كلّ حقل من حقول المعرفة، وتكون هذه المنظومة على علاقات متداخلة بمنظومات الحقول الأخرى. ويتألَّف نظامُ المفاهيم في الوجود من مجموع المنظومات المفهوميّة الخاصة بكلِّ حقل من حقول المعرفة.

ويتوفَّر كلُّ حقل علميّ على مجموعة كبيرة من المصطلحات التي تعبّر عن مفاهيمه لغويّاً. وتُبيَّن العلاقة بين المفهوم والمصطلح الذي يعبِّر عنه، في التعريف العلميّ الدقيق. وتؤلِّف مصطلحاتُ كلِّ حقل من الحقول منظومةً مصطلحيّة تقابل المنظومة المفهوميّة لذلك الحقل. ومن مجموع المنظومات المصطلحيّة يتألَّف النظام المصطلحيّ في لغة من اللغات. ولا يحقِّق النظامُ المصطلحي الغايةَ من وجوده ما لم تكن العلاقات المتبادلة بين عناصره متميِّزة دلالياً، ومتجاوبة مع النظام المفهوميّ تجاوباً دقيقاً. ولا يتأتى لنا إدراك كنه النظام المفهوميّ، أو المنظومة المفهومية لعلم من العلوم، ما لم نضع تصنيفاً مفهوميّاً يقوم على أسس وجوديّة ومنطقيّة.

وعلم المصطلح علم مشترك بين اللسانيّات، والمنطق، وعلم الوجود، وعلم المعرفة، والتوثيق، وحقول التخصص العلمي. ولهذا ينعته الباحثون الروس بأنَّه " علم العلوم" . ويتناول علمُ المصطلح جوانبَ ثلاثة متّصلة من البحث العلميّ والدراسة الموضوعيّة وهي:

1. يبحث علم المصطلح في العلاقات بين المفاهيم المتداخلة (مثل علاقات الجنس – النوع، والكل – الجزء) التي تتبلور في صورة منظومات مفهوميّة تشكّل الأساس في وضع المصطلحات المصنّفة التي تعبِّر عن تلك المفاهيم. وبهذا المعنى، يكون علم المصطلح فرعاً خاصاً من علم المنطق وعلم الوجود.

2. يبحث علم المصطلح في المصطلحات اللغويّة، والعلاقات القائمة بينها، ووسائل وضعها، وأنظمة تمثيلها في بنية علم من العلوم. وبهذا المعنى، يكون علم المصطلح فرعاً خاصاً من فروع علم المعجم (علم المعجم Lexicology) وعلم تطوّر دلالات الألفاظ (Semasiology).

3. يبحث علم المصطلح في الطرق العامّة المؤدِّية إلى خلق اللغة العلميّة، بصرف النظر عن التطبيقات العمليّة في لغة طبيعيّة بذاتها.

وبذلك يُصبح عِلم المصطلح عِلماً مشتركا بين علوم اللغة، والمنطق، والوجود، والمعرفة، والتصنيف، والإعلاميّات، والموضوعات المُتخصِّصة. فكلُّ هذه العلوم تتناول في جانب من جوانبها التنظيم الشكليّ للعلاقة المُعقَّدة بين المفهوم والمصطلح.

وعرّف فيستر، في أواخر حياته، عِلمَ المصطلح بأنّه العلم الذي يحكم نظام المعجم المختصّ بعلم من العلوم، وحدّد سماتٍ علم المصطلح بخمس:

1) يبحث علم المصطلح في المفاهيم، للوصول إلى المصطلحات التي تعبّر عنها.

2) ينتهج علم المصطلح منهجاً وصفيّاً.

3) يهدف علم المصطلح إلى التخطيط اللغويّ، ويؤمن بالتقييس والتنميط.

4) علم المصطلح علم بين اللغات.

5) يختص علم المصطلح غالباً باللغة المكتوبة.

❁❁❁❁❁

نشأة علم المصطلح وأهم مدارسه

1. نشأة علم المصطلح الحديث:

أدى التقدم العلمي إلى اهتمام متزايد بقضية المصطلحات، وأدرك العلماء في الحضارة الأوربية في القرن الثامن عشر أهمية توحيد المصطلحات في تخصصاتهم ، ومن أهم هذه الجهود ما قام به لينيه (linne) (1735م)، في مجال العلوم البيلوجية ، ومورفو morveau في مجال الكيمياء (1782م) ، وكان العمل في مجال المصطلحات في القرن الثامن عشر محدداً بالإطار القومي في داخل القارة الأوربية، وقد أدى هذا التعاون العلمي بين أصحاب التخصص الواحد من أبناء الدول الأوربية ذات اللغات المتعددة إلى الاهتمام بوضع المعايير الدولية ، وذلك في مؤتمر علماء النبات (1867م) ، ومؤتمر علماء الحيوان (1889م) ، ومؤتمر علماء الكيمياء (1892م) ، وكلها في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر.

أما في القرن العشرين فقد شرع علماء الأحياء والكيمياء بأوربا في توحيد قواعد وضع المصطلحات على النطاق العالميّ التي بدأت خلال القرن التاسع عشر. وخذت هذه الحركة في النمو تدريجياً. وبين عامي 1906 و 1928م، صدر معجم شلومان المصوَّر للمصطلحات التقنية بست لغات وفي ستة عشر مجلداً، وتكمن أهمّيّة هذا المعجم في أنّ تصنيفه تمّ على أيدي فريق دوليّ من الخبراء، وأنّه لم يرتِّب المصطلحات

ألفبائياً، وإنما رتّبها على أساس المفاهيم والعلاقات القائمة بينها، بحيث يُسهم تصنيفُ المفاهيمِ ذاته في توضيح مدلول المصطلح وتفسيره.

وشهد عام 1931م صدور كتاب " التوحيد الدوليّ للغات الهندسة، وخاصّة الهندسة الكهربائيّة " للأستاذ فيستر Wuster، الأستاذ بجامعة فينّا، الذي تُوفي عام 1977م بعد أن أرسى كثيراً من أصول هذا العِلم الجديد. وقد عدّ معظمُ اللغويّين والمهندسين هذا الكتابَ من المراجع الهامّة في صنعتهم واعتبروا فيستر أكبر روّاد علم المصطلح الحديث.

وفي سنة 1936م، وبطلب من الاتحاد السوفييتيّ مُمثَّلاً بأكاديميّة العلوم السوفيتيّة، تشكّلت (اللجنة التقنيّة للمصطلحات) ضمن (الاتّحاد العالميّ لجمعيّات المقاييس الوطنيّة ISA). وبعد الحرب العالميّة الثانية، حلّت محلّ هذه اللجنة لجنةٌ جديدةٌ تسمى (اللجنة التقنية 37) المُتخصّصة في وضع مبادئ المصطلحات وتنسيقها، وهي لجنة من اللجان التابعة لـ (المُنظَّمة العالميّة للتوحيد المعياريّ ISO) التي تتخذ من مدينة جنيف السويسريّة مقراً لها. ويتولى (المعهدُ النمساويّ للمقاييس) في فينا أمانةَ (اللجنة التقنيّة 37). وقد قامت هذه اللجنة بجهود ملموسة في مجال توحيد مبادئ وضع المصطلحات سنأتي على بعضها في الصفحات القادمة.

ومن روّاد علم المصطلح الحديث السوفيتيّان لوط (Lotte) 1892 – 1950م، و (وشابلجين) 1869 – 1942م. وكان لوط وراء تأسيس "لجنة المصطلحات العلميّة والتقنيّة" في الاتحاد السوفيتيّ عام 1933م. ويُعدّ أدوين هولمستروم (Holmstrom)، أحد كبار خبراء اليونسكو في أواسط القرن العشرين، من رواد هذا العلم فقد شجّع هذه المُنظَّمة الدوليّة على إنشاء (دائرة المصطلحات الدوليّة) ورصد الأموال اللازمة لنشر ببليوغرافيا بمجلَّدين تحتوي على عناوين المعاجم المتخصِّصة في العلوم والتكنولوجيا. ثم صدرت منها، بعد سنوات، طبعة جديدة مزيدة.

وفي عام 1971م، وبتعاون بين اليونسكو والحكومة النمساويّة، تأسَّس "مركز المعلومات الدوليّ للمصطلحات" في فينّا وتولى إدارته الأستاذ هلموت فلبر Felber، أستاذ علم المصطلح في جامعة فينا ذو النشاط الواسع في هذا الحقل. ومن أهم أهداف هذا المركز ما يلي:

1. تشجيع البحوث العلميّة في النظريّة العامّة لعلم المصطلح، ووضع المصطلحات، وتوثيقها، وعقد دورات تدريبيّة في هذا الميدان.

2. توثيق المعلومات المتعلِّقة بالمصطلحات، والخبراء، والمشروعات، والمؤسَّسات القطريّة والدوليّة العاملة في هذا الحقل.

3. تنسيق التعاون الدوليّ في حقل المصطلحات وتبادلها، وتبادل المعلومات عنها.

4. بحث إمكانات التعاون بين بنوك المصطلحات، وأسس تبادل المعلومات بينها.

ونظراً لإقدام عدد من المنظمات الدوليّة الكبرى في سبعينيات القرن العشرين على استخدام الحاسوب في تخزين المصطلحات، وتوثيقها، ومعالجتها، ونظراً لضرورة الاتفاق على أُسس عالميّة تُيسِّر تبادل المعلومات، نظّم المركزُ في نيسان/أبريل 1979م المؤتمرَ الأوّل لبنوك المصطلحات الدوليّة، وكان هذا المؤتمر يرمي إلى:

1. إرساء مبادئ التعاون الدوليّ في حقل المصطلحات العلميّة والتقنيّة وتبادلها وشروط هذا التعاون.

2. تطوير مجموعةٍ من الأُسس الهادية التي تيسّر إقامة بنوك جديدة للمصطلحات.

3. إعطاء فكرة واضحة عن المشكلات الرئيسة التي تواجه بنوك المصطلحات، واقتراح الحلول لها.

ونظَّم (مركزُ المعلومات الدوليّ للمصطلحات INFOTERM) بالتعاون مع أكاديميّة العلوم السوفيتية ندوة عالميّة حول المشكلات النظريّة والمنهجيّة في علم المصطلح، في موسكو في تشرين الثاني/نوفمبر

1979م، لبحث مشكلات تنسيق المصطلحات وتوحيدها، وقضايا تعليم المصطلحيّة في الجامعات، وعلاقة المصطلحيّة بالعلوم الأخرى. وأوصت هذه الندوة في ختام اجتماعاتها بضرورة تعميق التعاون وتبادل الآراء والخبرات على المستوَيين الوطنيّ والعالميّ لحلّ المشكلات النظريّة والمنهجيّة في علم المصطلح، وضرورة تطوير نموذج لبنك مصطلحات بحقول مُحدَّدة.

ومن المؤتمرات المؤسِّسة في علم المصطلح "الندوةُ العالمية حول مشكلات الترادف والتعريف في علم المصطلح" التي عُقِدت في كوبيك بكندا في حزيران/يونيو 1982م، والندوةُ الخاصة بعلم المصطلح التي عُقِدت على هامش المؤتمر العالميّ للمعجميّين بجامعة أكستر بإنكلترة في أيلول/سبتمبر .

2. المدارس المصطلحية:

نشأة المدارس المصطلحية في مفهومها الحديث في أوربا في النمسا وألمانيا وتشيكوسلوفاكيا ثم انتشرت شرقا في الاتحاد السوفييتي، وغربا في فرنسا وكندا ثم انتقلت إلى شمال إفريقيا وبقيت البلدان العربية وبقية بلدان العالم، وقد قسم الباحثون المدارس المصطلحية تقسيما جغرافيا، وتقسيما وظائفيا ن أي حسب ما يتوجه إليه البحث المصطلحي من أهداف أو أغراض سواء أكانت علمية أم اقتصادية، وفي ما يلي أهم المدارس المصطلحية التي تعد مرجعا أساسيا في المصطلحية:

أولاً: المدرسة النمساوية– الألمانية :

تنطلق هذه المدرسة المصطلحيّة في نظريّتها من أطروحة النمساويّ فيستر التي قدّمها إلى جامعة برلين عام 1931م بعنوان (التقييس الدوليّ للغة التقنيّة). وكان فيستر يتبنّى اتجاهاً فلسفيّاً ينظر إلى المصطلحات بوصفها وسيلة اتّصال لصيقة بطبيعة المفاهيم.

ويمكن إجمال التصور العام لهذه المدرسة في المبادئ الآتية:

1- يعد النسق المفهومي نسقاً جوهرياً في مصطلحات كل علم ، فتصنيف المفاهيم يأتي بعد تصنيف المصطلحات.

2- النسق المفهومي نسق منطقي تخضع فيه المفاهيم لتسلسل بنيوي ، ذلك أنّ المفاهيم تُحدَّد في علاقة بعضها ببعض.

3- الدلالة الأحادية خاصية أساسية في المصطلح ، وبحكم هذا المبدأ رُفضت ظاهرتا المشترك اللفظي والترادف ، وقامت بالمقابل الدعوة إلى توحيد المصطلح.

4- يحتل التعريف موقعاً أساسياً في النسق المصطلحي .

5- يشكل التوثيق شقاً ضرورياً لكل عمل مصطلحي ، وبموجب هذا المبدأ ينفتح علم المصلح على علم التصنيف وتقنياته.

ثانيا: المدرسة التشكوسلوفاكية:

انطلق البحث المصطلحي في هذه المدرسة مع بداية العقد الثالث من القرن العشرين ، إلا أنه كان موجها بغرضين اثنين :

أولهما: الدفاع عن لغتين : اللغة التشيكية واللغة السلافية .

ثانيهما :الحرص على استمرار ثقافتي الشعبين التشيكي والسلافي .

وقد اتضحت هاتان الغايتان مع إنشاء " أكاديمية العلوم التشيكية " و" أكاديمية العلوم السلوفاكية" ومن أبرز أعلام هذه المدرسة "ككوريك " ، و"دروزد".

أما أبرز المحاور التي تستأثر باهتمام الباحثين في هذه المدرسة فهي:

1- التوحيد المصطلحي على الصعيدين الوطني والدولي.

2- وضع المشاكل المصطلحية في الإطار اللساني البنيوي الوظيفي الذي أرست معالمه مدرسة براغ اللسانية.

3- تأكيد خصوصيات الوحدة المصطلحية والطبيعة الخاصة للعلاقة القائمة بين المفهوم والتسمية .

ثالثا : المدرسة السوفيتية /مدرسة موسكو:

ترجع البدايات الأولى للمدرسة السوفيتية إلى بداية العقد الثالث من القرن العشرين، شأنها شأن المدرسة الألمانية – النمساوية . ومن أشهر أعلامها "لوط" و" كندلكي" ، و " ديرزن".

ومن الثوابت المركزية لهذه المدرسة نذكر ما يلي:

1- علم المصطلح تخصص معرفي تطبيقي من حيث كونه يبحث عن حلول لمشاكل تتصل بممارسة فعل الاصطلاح في المجالات العلمية والتقنية ، ومن أهمها مشكلة توحيد المصطلحات ، ومشكل التوليد.

2-وجوب العناية في أي عمل مصطلحي بتعيين المصطلح ومميزاته ، وتعريف المفهوم ، وتمييز النسق المصطلحي عن مدونة المصطلحات.

3- موضوع علم المصطلح ذو طابع لغوي ، ومن هنا فإن الحلول الممكنة للمشاكل المذكورة آنفاً يجب أن تكون حلولاً لسانية ، مما يعني أن الطابع العام للتصور المقترح للظاهرة المصطلحية هو طابع لساني ، وهذا يقلص بطبيعة الحال من أهمية البعد الفلسفي .

4- التوحيد المصطلحي نهج يجب أن تراعى فيه الاعتبارات الاجتماعية اللسانية.

رابعا: المدرسة الكندية – الكيبيكية:

تعد هذه المدرسة حديثة العهد بالمدارس السابقة ، ذلك أن ميلادها يرجع إلى بداية العقد السادس من القرن العشرين ، وتتميز هذه المدرسة بمزجها بين بعض مبادئ المدارس المصطلحية .

ومن أشهر روادها: "روندو " و بولنجي" .

أما خصائصها يمكن إجمالها بالآتي :

1- للمفهوم موقع مركزي في البحث المصطلحي .

2- مراعاة مشاكل الترتيب المصطلحي في التمييز بين الكلمات العامة والمصطلحات.

3- العمل على بيان الأسباب الموضوعية التي تحول دون وجود نمط واحد للتعريف.

4- وضع مسألة التوحيد المصطلحي في سياق أبعادها الاجتماعية واللسانية.

خامسا: المدرسة الفرنسية:

يغلب على الأبحاث المصطلحية للمدرسة الفرنسية الطابع اللساني والاجتماعي ، وقد ظهرت أولى ملامحها مع الأعمال الرائدة للساني الفرنسي "كيلبير" ومن أعلامها البارزين " راي" و" ديبوا" و" دوبوف" ، و" دوبيسي" . أما الاختيارات العامة للمدرسة الفرنسية في تمثل الظاهرة المصطلحية فيمكن إجمالها في النقاط الآتية:

1- إنشاء نظرية للاشتقاق المعجمي خاصة بتوليد المصطلح ، برزت معالمها الرئيسة في أعمال كيلبير.

2- البحث في دلالة الحقول للكشف عن الآليات المساعدة على وضع تصور قد يساهم في تصنيف المصطلحات داخل أنساقها.

3- الاشتغال بخصائص التعريف المصطلحي في ضوء تعدد أنماطه.

سادساً: المدرسة البريطانية :

تتميز المدرسة البريطانية عن كل المدارس التي تقدم ذكرها بإدراجها القضايا المصطلحية النظرية منها أو التطبيقية ضمن إطار مجموع القضايا التي تهم اللغات الخاصة ، ومن أهم محاورها نذكر ما يأتي:

1- الاهتمام بأشكال الفروق بين المصطلحات وغيرها من كلمات اللغة العامة على جميع المستويات اللغوية الدلالية والصرفية منها بوجه خاص.

2- البحث في أنساق المفاهيم .

3- البحث في شبكات البنوك المصطلحية.

❁❁❁❁❁

آليات وضع المصطلحات

تجد اللغة العربية نفسَها مضطرّة إلى مواكبة هذا التطور العلمي بتوليد المصطلحات، لتسمية المفاهيم العلمية التي ترد عليهم من الغرب يوميا بأعداد هائلة. ويُطلَق على هذه العملية اسم "الوضع المصطلحي، ومن أدواته: الاشتقاق، النحت، المجاز، التعريب، الترجمة.

أولاً: الاشتقاق:

ولعل أشهر تعاريفه وأجودها قول ابن دحية في "شرح التسهيل": "الاشتقاق أخْذ صيغة من أخرى، مع اتفاقهما معنىً ومادة أصلية وهيأةَ تركيبٍ لها، ليُدَل بالثانية على معنى الأصل، بزيادة مفيدة، لأجلها اختلفا حروفا أو هيأة؛ كضارب من ضرب، وحذر من حذر".

فالاشتقاق – إذاً – نزْع لفظة من لفظة أخرى؛ وتسمى الأولى مشتقًّا؛ والثانية مشتقا منه. ويشترَط أن يكون بينهما تناسبٌ في اللفظ والمعنى معاً. وقد أثير نقاش حادٌّ بين علماء العربية حول أصل الاشتقاق؛ بحيث ذهب البِصريون إلى أن المصدر هو أصل الاشتقاق، في حين ذهب الكوفيون إلى أن الفعل هو أصل جميع المشتقات.

ويقسم علماء الصرف الاشتقاق إلى صغير، وكبير، وأكبر.

فأما الاشتقاق الصغيرُ فيقتضي اتحاد المشتق والمشتق منه في الحروف وفي ترتيبها (مثل: كتب وكاتب)،

وأما الاشتقاق الكبير، فيقتضي اتحاد اللفظتين المشتقة والأصلية في الحروف دون الترتيب (مثل: جبذ وجذب)، ويسمى القلب،

وأما الاشتقاق الأكبر فهو صياغة كلمة من أخرى على أن تكونا متفقتيْن في أكثر الحروف لا في جميعها؛ ومن أمثلته "الجمع بين اللفظين المتعاقبين اللذين يقعان على معنيين متعاقبين كأزّ وهزّ، ونعق ونهق، مع الأخذ بعين الاعتبار ما يعكسه التباين اللفظي الطفيف من تباين معنوي طفيف". ويسمى الاشتقاق الأكبر في العربية كذلك "الإبدال" الذي أشار إليه أحمد بن فارس (ت 395 هـ) بقوله: "ومن سنن العرب إبدال الحروف، وإقامة بعضها مقام بعض. ويقولون: مدحه ومدهه، وفرس رقل ورقن. وهو كثير مشهور قد ألف فيه العلماء...". ويرى علي القاسمي أن الاشتقاق الصغير هو"الأكثر إنتاجيةً وفاعلية في النمو المصطلحي" لدى العرب.

والاشتقاق أداة فعالة في نماء اللغة، إذ إنها تؤدي إلى تنويع المعنى الأصلي وتضفي عليه خواص جديدة كالمبالغة ، والمطاوعة ، والتعدية ، والطلب ،وغيرها من العلاقات المنطقية والوجودية بين المفاهيم المختلفة .

فالكلمة المشتقة من أخرى تحتفظ بالمعنى الأساسي للكلمة الأصلية مع زيادة تفيد خاصية دلالية إضافية. فالفعل (كتب) يدل على الكتابة ، ويشتق منه الفعل (استكتب) الذي يدل على طلب الكتابة .

ويعد الاشتقاق من أكثر الآليات – وإن لم نقل أكثرها إطلاقاً – المعتمَدة في توليد المصطلح في اللغة العربية بوصفها لغة اشتقاقيةً بامتياز. وهو يسهم – بشكل كبير – في تطور هذه اللغة، وفي إثرائها بترْسانة مصطلحية هي في حاجة إليها للتعبير عن المفهومات الجديدة التي تَفِد عليها من الحضارات والثقافات الأخرى بكَميات مهمة جدا سنويا. وتكمن جمالية هذه الآلية التوليدية في كونها تحافظ على نقاء العربية، وتحْميها من الهَجين والدخيل اللغويِيْن. لذا، فإنه عادة ما يَلجأ واضعو المصطلح العربي إلى هذه الوسيلة، حتى إذا لم تسعفهم ولم تمدَّهم بما يَبْغُون، انتقلوا إلى آليات أخرى.

ثانيا: النحث:

ويعرَّف بأنه "انتزاع كلمة من كلمتين أو أكثر على أن يكون تناسب في اللفظ والمعنى بين المنحوث والمنحوث منه". ويجعله بعضُ الدارسين صنفا من أصناف الاشتقاق، ويسمّونه "الاشتقاق الكُبَّار"؛ وهو إما اسمي (ك"جلمود" المنحوت من فعليْ "جمد" و "جلد")، وإما وصفي (ك"ضبطر" من "ضبط" و "ضبر")، وإما فعلي (ك"حَوْقَل"؛ أي قال: لا حول ولا قوة إلا بالله)، وإما حرفي (ك"لن" المنتزعة من حرف النفي "لا" وحرف الاستقبال "أن")، وإما تخْفيفي (ك" بلعنبر" من "بني العنبر")...

وقد اختلفت وجهات نظر اللغويين العرب بشأن نجاعة آلية النحت هذه في تطوير اللغة العربية مصطلحياً. بحيث ذهبت طائفة منهم إلى أن العربية عرفت النحت منذ القدم، وأفادت منه في وضع كثير من ألفاظها الوظيفية، وألحت على أهمية استخدام هذه الآلية، لاسيما في نقل المصطلحات الأجنبية المشتمِلة على الصدور واللواحق. ورأى دارسون آخرون كُثْرٌ أن العربية لغة اشتقاقية وليست إلْصاقية، وأن إفادتها من النحت

قليلة، ونادوا بعدم التوسع في استخدامه في وضع المصطلحات العربية الجديدة؛ لأنه "يتنافى مع الذوق العربي، ولأن المنحوت يطمس معنى المنحوت منه".

ثالثا: المجاز:

ويقصد به "التوسع في المعنى اللغوي لكلمة مّا لتحميلها معنى جديدا"، أي العَمْد إلى ألفاظ ذوات معانٍ قديمة، واستخدامها للدلالة على مفاهيمَ جديدةٍ؛ بحيث يكون للفظة مدلول جديد ينسخ المدلول المندثر، أو مدلول جديد ينضاف إلى المدلول القديم. وتصبح الكلمة، في هذه الحالة، من "المشترك اللفظي" الذي يعني وجود مفردة واحدة ذات معان عدة.

ويشرح عبد السلام المسدّي المجاز– باعتباره إحدى آليات الوضع المصطلحي– بقوله: "يتحرك الدالّ، فينزاح عن مدلوله، ليلابس مدلولا قائما أو مستحدَثا. وهكذا يصبح المجاز جسر العبور تمتطيه الدوال بين الحقول المفهومية... إذ يمد المجاز أمام ألفاظ اللغة جسورا وقتية، تتحول عليها من دلالة الوضع الأول إلى دلالة الوضع الطارئ. ولكن الذهاب والإياب قد يبلغان حدا من التواتر يستقر به اللفظ في الحقل الجديد، فيقطع عليه طريق الرجوع...".

وقد تم اعتماد هذه الآلية في وضع كثير من مصطلحات العلوم الشرعية الإسلامية. وهي تقوم على أساس العودة إلى تراثنا العلمي والمعرفي، والإفادة مما ينطوي عليه من اصطلاحات بعد فهرستها وتكشيفها. ف"تراثنا هو ذاتنا؛ إذِ المستقبل غيب، والحاضر علميا لا وجود له، فلم يبقَ إلا الماضي الذي هو مستودَع الذات وخزّان الممتلكَات، بما لها وما عليها من ملحوظات وملاحظات".

وللمجاز وجوه عديدة؛ منها "الاستعارة"، وهي استعمال اللفظ في غير معناه المألوف، لوجود تشابه بين المعنيين، مع قرينة مانعة من إرادة المعنى المألوف/الأصلي. ومنها "التعلق الاشتقاقي" الذي هو إحْلال صيغة محل صيغة أخرى؛ كأنْ نطلق المصدر على اسم المفعول.

ومن أمثلة المصطلحات العربية الموضوعة بهذه الآلية نذكر الصيام، والقاطرة، والطيارة. فالمصطلح الأول يدل في أصل الوضع اللغوي على معنى الإمساك مطلقا، ثم وسّع مدلوله ليحمل معنى جديدا؛ وهو الإمساك عن شهوتيٍ البطن والفرج من طلوع الفجر إلى غروب الشمس. والمصطلح الثاني كان يطلق على الناقة التي تتقدم قطيع الإبل، وأصبح في الاستعمال الحديث يدل على الآلة التي تجر عربات القطار على السكة الحديدية. والمصطلح الثالث أطلق في الأصل اللغوي العربي على الفَرس شديدِ السرعة، وصار الآن ينصرف للدلالة على وسيلة الطيران المعروفة.

وبالرغم من تعدد وسائل وضع المصطلح، فإن المجاز ما انفكّ يشكل إحدى أهم هذه الوسائل التي تُعتمد في تسمية المفهومات الجديدة. يقول جميل الملائكة: "أما مجال توسيع معنى اللفظ العربي بالخروج من حقيقته إلى المجاز، فكان وما زال من أوسع الأبواب في إغناء اللغة العربية".

رابعا: التعْريب:

ويطلق في اللغة العربية على معاني التبيين، والتهذيب، وتلقين العربية، وإحلال اللفظ العربي محل اللفظ الأجنبي... يقول ابن منظور المصري: "(...) قال الأزهري: الإعراب والتعريب معناهما واحدٌ، وهو الإبانة... وعرب منطقه؛ أي هذبه من اللحن... وعرّبه: علمه العربية... وتعريب الاسم الأعجمي: أن تتفوّه به العرب على منهاجها؛ تقول: عربته العرب، وأعربته أيضا، وأعرب الأعْتم، وعرب لسانه– بالضمّ– عُروبة؛ أي صار عربيا... والتعريب: أن يتخذ فرسا عربيا... ابن الأعرابي: التعريب: التبيين والإيضاح".

ولكلمة "تعريب" في الميدان الاصطلاحي معانٍ عدة، حصرها د.علي القاسمي في أربعةٍ رئيسة، يمكن أن نرتبها من الخاص إلى العام على النحو الآتي:

* **التعريب** هو نقل اللفظ (ومعناه) من اللغة الأجنبية إلى اللغة العربية كما هو دون إحداث أي تغييرٍ فيه (الدخيل)، أو مع إحداث بعض التغيير فيه انسجاماً مع النظامين الصوتي والصرفي للغة العربية (المعرَّب).

* **التعريب** هو نقل معنى نصّ من لغة أجنبية إلى اللغة العربية. ويقابله "التعْجيم" الذي ينصرف مدلوله إلى نقل الأثر من اللغة العربية إلى اللغة الأجنبية.

* **التعريب** هو استخدام اللغة العربية في الإدارة أو التدريس أو كليهما.

* **التعريب** هو جعْل اللغة العربية لغةَ حياة الإنسان العربي كلِّها. ويعد هذا الأمرُ أنجعَ سبيل إلى تحقيق النهضة والتنمية المنشودتيْن، إذ "لم يسجل التاريخ قط أن أمة حققت التنمية والتقدم الحضاري الحقيقي بلغة غيرها من الأمم". ثم إن "العالم لن يستمع إلى أمة تتحدث بلسان غيرها – كما قال الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران لشعبه المتعلم في تحذيره له من طغيان اللغة الإنجليزية". وهذا ليس معناه الدعوة إلى الانطوائية والتَّزمُّت، بل إن الانفتاح على اللغات الأخرى (العالمية منها خاصةً) أمر مهم وضروري. يقول الباحث التونسي محمد ديداوي:"إن التعريب ضرورة قومية، وتأكيد للهُوية الثقافية والحضارية، وفيه بلورةٌ للذاتية. كما أنه لا ينتفي معه وجود لغات أخرى يُستعان بها ويستفاد منها، تتكامل مع اللغة القومية".

ومما لا ريبَ فيه أن للتعريب في الوقت الحاضر أهميةً عظمى. ذلك بأنه يسْهم في توحيد كلمة الأمة العربية، وإقامة جسْر بين الماضي والحاضر والمستقبَل، وتأكيد الهُوية الحضارية لهذه الأمة... وبناءً على هذا، يتفق المثقفون العرب– اليومَ– على أن التعريب ضرورة ملحة، وليس ترفا ثقافيا.

وقد اعتُمِد التعريب – وما زال يعتمد– في وضع كثير من المصطلحات، وفي تسمية عديدٍ من المفهومات؛ لأنه يحافظ على نقاء اللغة العربية، ويراعي أنساقها وقواعدها، ويحرص على تطويع اللفظ الأجنبي ليساير خصوصيات هذه اللغة. ومن أمثلة المعرَّب "الفلسفة"، و"الأنيميا"، و"البنْج".

خامسا: الترجمة:

ويُراد بها في المعاجم اللغوية العربية جملةُ معان، منها: التفسير، والإيضاح، والنقل. يقول ابن منظور: "التُّرْجمان والتَّرْجمان: المفسّر، وقد ترجمه وترجم عنه،... ويقال: قد ترجم كلامه، إذا فسره بلسان آخر". وجاء في "المعجم الوسيط": "ترجم الكلام: بينه ووضحه، وكلام غيره وعنه: نقله من لغة إلى أخرى، ولفلان: ذكر ترجمته".

والترجمة في الاصطلاح النقدي – عموماً– هي نقل محتوى نص من لغة إلى أخرى. وقد ورد في "معجم اللسانيات" الذي ألفه جون دوبْوا ورفاقُه ما يلي: "ترجمة [النص]؛ أي نقله من لغته الأم (لغة مصدر / Langue source) إلى لغة أخرى (لغة هَدَف / Langue cible)، مع مراعاة التكافُؤات السيميائية (أو الدلالية) والأسلوبية".

وتُقسَّم الترجمة إلى أنواع متعددة ومتنوعة تبعاً لتنوع المعايير والاعتبارات المعتمَدة في تقسيمها. وهذا الأمر عولج قديما وحديثا أيضا، ولدى العرب والعجم على حد سواءٍ. وقد ذكر صاحب الكشكول عن الصلاح الصفدي أن للترجمة في النقل طريقتين رئيستيْن؛ إحداهما طريقة يوحنّا بن البطريق وغيره، وتقوم على أساس أن يَنْظر المترجِم إلى كلمة من الكلمات اليونانية ومدلولها، فيجيء بمفردة من الكلمات العربية ترادفها مدلولا، فيثبتها، ويعامل الأخرى بالطريقة نفسِها، حتى يأتيَ على جملة ما يريد ترجمته... والطريقة الثانية هي طريقة حنين بن إسحاق والجوهري وأمثالهما، وتقتضي أن يأتي المترجم بالجملة الأجنبية فيحصّل دلالتها في ذهنه، ثم يعبر عنها في لغته بجملة تطابقها معنىً. ولا ريب في أن الطريقة الثانية أجود من الأولى وأنجع. ويقسم

كاتفورد الترجمة باعتبار الإطلاق والتقييد إلى ترجمة كاملة، وترجمة مقيدة. ويرى أن الأولى تمس النص كاملا، والثانية تستدعي "أن يستبدل بمواد نص في (ل.م.).. ما يقابلها من مواد في مستوى واحد فقط؛ أي: ترجمة تنفذ على المستوى الصوتي أو الخطي، أو على أحد المستويين: القواعد أو المفردات المعجمية".. ويقسم الأمريكي أوجين نايْدا (Eugène Nida) الترجمة إلى ضربين؛ ترجمة شكلية، وترجمة تأثيرية (أو ترجمة المعنى). ويتحدث فيناي (J. Vinay) ودارْبيلني (A. Darbelnet)، في كتابهما المشترك "Stylistique comparée du français et de l'anglais"، عن نوعين من الترجمة؛ أحدهما "الترجمة المتعددة"، ومعناها أن يترجم النص الواحد ترجمات عدة بتعدد المترجمين، وتباين طرق الترجمة. ويتمثل ثاني النوعين في "الترجمة المعكوسة"، ومعناها أن ينقل نص من لغة (أ) إلى لغة (ب)، ومن لغة (ب) إلى لغة (أ). ومن مزايا هذا النوع التَرْجَمي التأكُّد من مدى دقة الترجمة، ومن أن كل عناصر النص قد تم نقلها بلا زيادة ولا نقصان. وتقسم الترجمة– بالنظر إلى مَنْ يقوم بها– إلى ترجمة بشرية، وترجمة آلية يضطلع بها الحاسِب الإلكتروني. وهي– باعتبار المعيار الزمني– إما فورية، وإما تعاقُبية. وهناك تقسيمات أخرى كثيرة في هذا الإطار.

ويُهِمنا في هذا المقال أن نعرّف ب"ترجمة المصطلح" بوصفها صورةً من صور النشاط الترجمي التي حظيت باحتفاء عديدٍ من الباحثين في الوقت الحاضر. وقد حدَّدها بعضُهم بأنها "تعويض (إبدال) مصطلح (تمثيل) من نص ينتمي إلى لغة ما بمصطلح آخر (معادل أو مقابل) من لغة أخرى". ويقصد بها في الثقافة العربية "نقل المصطلح الأجنبي إلى اللغة العربية بمعناه لا بلفظه، فيتخيَّر المترجم من الألفاظ العربية ما يقابل معنى المصطلح الأجنبي".

ولتكون هذه الترجمة مستحسَنةً وجيدة، لا مناصَ من توفر جملة من الضوابط والشروط؛ من ذلك ضرورة أنْ يكون المترجم عارفا باللغة المصدر واللغة الهدف معاً، ووجوب ربط المصطلح المترجَم بالبنية الثقافية التي

ظهر فيها.. وينبغي للمترجم أن يحرص على ملاءمة المصطلح المنقول للغة المنقول إليها؛ اتّقاءَ نفور الناس منه، وضماناً لسيْرورته (بالسِّين) وتقبُّل الجمهور له. يقول المسدّي:"إن المصطلح النقدي تزداد حظوظ مقْبُوليته في التداخل والتأثير كلما توفرت فيه مقوِّمات المواءَمة الإبداعية". ويُشترَط في ترجمة المصطلح- كذلك- الأمانة، والدّقة... وعِلاوة على ما ذُكر، هناك شروط كثيرة تتصل بشخْص المترجِم. وقد أثبت محمد ديداوي في كتابه عن علم الترجمة عدداً منها...وحتى تكون الترجمة العربية بهذه الصورة، والمترجِم العربي بهذا الشكل، فإنه من اللازم العمل على إعداد المترجمين العرب إعدادا علميا متكاملا؛ ليكونوا قادرين على الإسهام في نهضة أمتنا، والرُّقي بها في مدارج الحضارة. وقد نصَّ "المؤتمر العلمي الأول للمترجمين العرب"، الذي انعقد في بغداد أيام 28- 29- 30 مارس 1988، على هذا الإجراء الإعدادي في توصيته السادسة.

تلكم- إذاً- بعضُ شروط الترجمة الجيدة، والتي تعد الميزان الذي يجب أن تُعرَض عليه الترجمات، قبل الإقرار بجودتها أو رداءتها. يقول محمد رشاد الحمزاوي في هذا الصدد:"فلا يمكن أن نقرّ على العموم وجود ترجمة صائبة وترجمة خاطئة، إلا إذا تقيّدنا بمعطياتٍ وقوانينَ جماعيةٍ، تستوجبها التجربة والتطبيق"... ورغم هذه الضوابط والجهود المبذولة في مضمار الترجمة، فإن الترجمة إلى العربية مازالت محدودة، وما زالت ثمة صعوباتٌ جمة تقف في طريقها وتعرقل سيرها. ومن هذه الصعوبات ما أشارت إليه الأستاذة نجاة المطوع في قولها: "إن الترجمة إلى العربية لا تزال تفتقر إلى البرامج على المستويين القطري والقومي، كما أنها لم تبن على دراسة الواقع الراهن بلغة التطور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، والآفاق المستقْبَلية في الوطن العربي، ولم تتسع لتلبية متطلبات العصر، ودرجة النضج عند القارئ".

❁❁❁❁❁